مسائل أبي زرعة الدمشقي الفقهية للإمام أحمد جمعاً ودراسةً

إعداد

د. حمدي بن عبد الله بن سعيد آل منصور

الأستاذ المساعد بكلية الشريعة وأصول الدين بجامعة نجران

haalmansour@nu.edu

مسائل أبي زرعة الدمشقي الفقهية للإمام أحمد - جمعاً ودراسة-

حمدي بن عبد الله بن سعيد آل منصور

كلية الشريعة وأصول الدين ، جامعة نجران ، المملكة العربية السعودية .

البريد الإلكتروني: haalmansour@nu.edu

ملخص البحث :

يتناول هذا البحث المسائل الفقهية للإمام أحمد بن حنبل — رحمه الله — التي رواها عنه تلميذه وصاحبه أبو زرعة الدمشقي الإمام المحدث المشهور، ودراستها دراسة فقهية مقارنة بما استقر عليه المذهب عند السادة الحنابلة، وقد جاء في مقدمة فيها أهمية البحث، ومنهجه، وإجراءاته، والدراسات السابقة، وخطة البحث، وتمهيد فيه ترجمة للإمام أبي زرعة الدمشقي، ولم أترجم للإمام أحمد اكتفاءً بشهرته.

وثمانية مطالب فيها المسائل الفقهية: المطلب الأول: حكم المضمضة والاستنشاق في الوضوء والغسل، وهل تعاد الصلاة عند تركهما؟، والمطلب الثاني: هل البسمة آية من الفاتحة؟، والمطلب الثالث: حكم صلاة من ترك الصلاة على النبي - ﷺ - ، والمطلب الرابع: حكم الحجامة للأصائم، والمطلب الخامس: حكم صيام المرأة للندر من غير إذن زوجها، والمطلب السابع: هل يثبت للجار حق الشفعة؟، المطلب الثامن: ختان من أسلم وهو كبير.

وأما الخاتمة: فقد اشتملت على أهم النتائج، ومنها: أن الإمام أبو زرعة الدمشقي من العلماء الحفاظ، وقد نقل عن الإمام أحمد مسائل عديدة في العقائد، والحديث، والفقه وغيرها، وأن عدد المسائل الفقهية التي رواها أبو زرعة عن الإمام أحمد - رحمه الله - حسيماً وقفت عليه ثمان مسائل، ست مسائل منها صارت هي المعتمدة في المذهب، واثنان منها استقر المذهب على خلافهما.

ومن التوصيات: الاهتمام بمسائل الإمام أحمد - رحمه الله - ففيها علم جم غزير ويمتزج فيها الحديث بالفقه.

الكلمات المفتاحية: المسائل الفقهية ، أبي زرعة الدمشقي ، الإمام أحمد ، الوضوء ، البسمة ، الحجامة ، الصيام ، الشفعة ، الختان .

Issues of Abu Zar'ah al- Dimashqi jurisprudence by Imam - Ahmad - collection and study

Hamdi bin Abdullah bin Saeed Al Mansour

College of Sharia and Fundamentals of Religion, Najran
University, Saudi Arabia .

E-mail : haalmansour@nu.edu.

Abstract:

This research deals with the jurisprudential issues of Imam Ahmad bin Hanbal - - may God have mercy on him - - that his student and companion Abu Zar'ah al-Dimashqi narrated about him, the well-known modern Imam, and studied them as a jurisprudential study compared to what the doctrine has settled upon according to the Hanbalis. And previous studies, research plan, and a preface in it with a translation of Imam Abu Zar'ah al-Dimashqi, and I did not translate Imam Ahmad, however, his fame was satisfied.

And eight demands on matters of jurisprudence: The first requirement: the rule of rinsing the mouth and nose in ablution and washing, and will prayer be repeated when leaving them ?, The second requirement: Is basmalah a verse from al-Fatiha ?, and the third requirement: the rule of prayer for the one who neglects prayer on the Prophet -r- And the fourth requirement: the rule of cupping for the fasting person, and the fifth: the rule of a woman's fasting for a vow without her husband's permission, and the seventh requirement: Does the right of intercession prove to the neighbor ?, The eighth requirement: circumcision of a Muslim who is older

As for the conclusion: it included the most important results, including: Imam Abu Zar'ah al-Dimashqi is one of the scholars of preservation, and Imam Ahmad quoted many issues regarding beliefs, hadith, jurisprudence and so on, and that the number of jurisprudential issues that Abu Zar'ah narrated

on the authority of Imam Ahmad - may God have mercy on him - According to what eight issues were concerned with, six of them became the ones adopted in the doctrine, and two of them were settled by the doctrine in contrast to them.

Among the recommendations: Paying attention to the issues of Imam Ahmad - may God have mercy on him - in which there is great knowledge and mixing hadith with jurisprudence.

Key words: Jurisprudence issues , Abu Zar'ah al- Dimashqi , Imam Ahmad , ablution , basmalah , cupping , fasting , intercession , circumcision.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مقدمة

الحمد لله الذي جعل في كل زمان فترة من الرسل، بقايا من أهل العلم يدعون من ضل إلى الهدى، ويصبرون منهم على الأذى، يحيون بكتاب الله الموتى، ويبصرون بنور الله أهل العمى، فكم من قتيل لإبليس قد أحيوه، وكم من ضالٍّ تائه قد هدوه، فما أحسن أثرهم على الناس، وأقبح أثر الناس عليهم ينفون عن كتاب الله تحريف الغالين، وانتحال المبطلين، وتأويل الجاهلين، الذين عقدوا ألوية البدع، وأطلقوا عقار الفتنة فهم مختلفون في الكتاب، مخالفون للكتاب، مجمعون على مفارقة الكتاب، يقولون على الله، وفي الله، وفي كتاب الله بغير علم يتكلمون بالمتشابه من الكلام، ويخدعون جهال الناس بما يشبهون عليهم، فنعوذ بالله من فتن الضالين^(١).

وإن من أولئك الأئمة الأعلام الذين نصر الله بهم الدين وأدبى بهم الملة وجدد بهم الإسلام إمام أهل السنة والجماعة أحمد بن محمد بن حذيل الشيباني- رحمه الله - ، وقد حرص العلماء على تدوين فقهه ومسائل أصحابه له وهم كثرة كثيرة، وصنفت في ذلك مصنفات كثيرة ابتداءً من خلال في كتابه الجامع وحتى عصرنا هذا، ولا زال رواد العلم ينهلون من معينه ويستقون من علمه عذباً زلالاً.

وإن من المسائل التي وجدت أنها لم تجمع في مصنف أو بحث مستقل، ولم تدرس دراسة فقهية: المسائل الفقهية التي رواها عنه تلميذه وصاحبه أبو زرعة الدمشقي الإمام المحدث المشهور، فأحببت أن أشارك بجمع تلك المسائل ودراستها دراسة فقهية مقارنة بما استقر عليه المذهب عند السادة الحنابلة، وقد استفدت من كتاب نفيس عظيم النفع جمع كثيراً من مسائل الإمام أحمد وهو كتاب (الجامع لعلوم الإمام أحمد) الذي قام على تصنيفه د. خالد الرباط وفريق علمي معه - فجزاهم الله خير الجزاء - .

والله أسأل أن يجعلنا ممن يسلك طريق أهل العلم وأن يجنبنا الزيغ والضلال إنه على كل شيء قدير.

الدراسات السابقة:

بعد البحث في قواعد المعلومات والبيانات وتتبع ما استطعت الوصول إليه من الكتب والأبحاث المطبوعة، لم أجد من أفرد مسائل أبي زرعة الدمشقي الفقهية للإمام أحمد ببحث مستقل.

أما المسائل الفقهية للإمام أحمد المروية عن طريق غير أبي زرعة فكثيرة متوافرة، منها على سبيل المثال:

(١) من مقدمة الإمام أحمد في كتابه (الرد على الجهمية والزنادقة ص ٥٥).

مسائل الإمام أحمد الفقهية رواية حرب الكرماني، رسالة علمية من تأليف د. عبد الباري محمد الثبتي، بالجامعة الإسلامية، طبعت عام ١٤٣٠هـ.

وكذلك المسائل الفقهية الموجودة في:

مسائل الإمام أحمد برواية ابنه صالح، تحقيق : طارق عوض الله، دار الوطن، ط ١٤٢٠هـ.

مسائل الإمام أحمد برواية ابنه عبد الله، تحقيق ودراسة: علي سليمان المهنا، دار المغني، ط ١٤٣٦هـ.

مسائل الإمام أحمد برواية أبي داود السجستاني، تحقيق طارق عوض الله، مكتبة ابن تيمية، ط ١٤٢٠هـ.

مسائل الإمام أحمد برواية إسماعيل الشالنجي، استخراج وتوثيق: عبد الرحمن الجميزي، دار العاصمة، ط ١، ١٤٣٦هـ.

مسائل الإمام أحمد بن حنبل رواية ابن هاني، تحقيق: زهير الشاويش، المكتب الإسلامي، ط ١٤٠٠هـ.

مسائل الإمام أحمد وإسحاق بن راهويه برواية إسحاق بن منصور المروزي الكوسج، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، ط ٢، ١٤٣١هـ.

وكتاب الجامع لعلوم الإمام أحمد، جمع: د. خالد الرباط، سيد عزت عيد، بمشاركة الباحثين بدار الفلاح، دار الفلاح للبحث العلمي وتحقيق التراث، الطبعة الأولى، ١٤٣٠هـ.

منهج البحث:

اعتمدت في هذا البحث على المنهج الاستقرائي في استقراء الروايات الفقهية المنقولة عن الإمام أحمد بواسطة أبي زرعة الدمشقي، كما اعتمدت على المنهج المقارن في المقارنة بينها وبين غيرها من الروايات عن الإمام وكذلك بينها وبين المعتمد في المذهب.

إجراءات البحث:

١- جمعت روايات أبي زرعة الدمشقي عن الإمام أحمد في المسائل الفقهية مستعيناً بكتاب (الجامع لعلوم الإمام أحمد).

٢- أذكر نص الرواية وأوثقها من مصادرها الأصلية.

٣- أورد الروايات عن الإمام أحمد في المسألة -إن وجدت- بلفظها، مع عزوها إلى مصادرها.

٤- أبين ما استقر عليه المذهب في المسألة معتمداً على كتاب الإنصاف للمرداوي والمنتهى وشرحه والإقناع وشرحه، ولا يمنع ذلك الرجوع لبقية كتب المذهب.

- ٥- أورد حجة المذهب وأدلته.
- ٦- أورد حجة رواية أبي زرعة إن خالفت المذهب.
- ٧- أقارن بين الرواية الواردة عن أبي زرعة الدمشقي وبين ما استقر عليه المذهب في المسألة.
- ٨- أعزو الآيات الكريمة ذاكراً اسم السورة ورقم الآية.
- ٩- أخرج الأحاديث والآثار الواردة بعزوها إلى مصادر الأصيل من كتب السنة مبيناً الحكم عليها، وذلك في غير أحاديث الصحيحين إذ العزو إليهما يكفي في بيان صحة الحديث.
- ١٠- أترجم للأعلام- غير المشهورين- الواردة أسماؤهم في المسائل.
- ١١- تركت ذكر البيانات التفصيلية للمصادر في الحاشية، وذكرت في فهرس المصادر؛ وذلك حتى لا تتضخم الحواشي ويحصل التكرار.

خطة البحث:

اقتضت طبيعة هذا البحث أن يأتي في مقدمة، وتمهيد، وثمانية مطالب، وخاتمة، وفهارس.

أما المقدمة: فقد بينت فيها أهمية البحث، ومنهجه، وإجراءاته، والدراسات السابقة، وخطة البحث.

التمهيد: أوردت فيه ترجمة للإمام أبي زرعة الدمشقي، ولم أترجم للإمام أحمد اكتفاءً بشهرته.

وثمانية مطالب: أوردت فيها المسائل الفقهية ودراساتها كالاتي:

المطلب الأول: حكم المضمضة والاستنشاق في الوضوء والغسل، وهل تعاد الصلاة عند تركهما؟

المطلب الثاني: هل البسمة آية من الفاتحة؟

المطلب الثالث: حكم صلاة من ترك الصلاة على النبي - ﷺ - .

المطلب الرابع: حكم الحجامة للصائم.

المطلب الخامس: حكم صيام المرأة للنذر من غير إذن زوجها.

المطلب السادس: هل يجوز للمحرم أن يراجع زوجته؟

المطلب السابع: هل يثبت للجار حق الشفعة؟

المطلب الثامن: ختان من أسلم وهو كبير.

الخاتمة: وفيها أهم النتائج والتوصيات.

الفهارس: وفيها فهرس للمصادر والمراجع، وفهرس للموضوعات.

تمهيد

ترجمة أبي زرعة الدمشقي^(١)

اسمه، ونسبه، وكنيته، ومولده، ونشأته:

هو عبد الرحمن بن عمرو بن عبد الله بن صفوان بن عمرو الدَّصْرِي -بنون- نسبه إلى نصر بن معاوية بن بكر بن هوازن ، الدمشقي نسبه إلى بلده دمشق.
كنيته: أبو زُرْعَة.

ولد: قبل المائتين، ونشأ في دمشق وكانت داره في زقاق الأسديين عند باب الجابية عن يمين الداخل، وقد نشأ في بيئة علمية فقد كان لوالده- رحمه الله - أثر عليه، وقد كان يصحبه إلى مجالس العلم ليسمع الحديث ويرحل به إلى بعض مدن الشام لذلك^(٢).

مكانته وثناء العلماء عليه:

هو الشيخ، الإمام، الصادق، الثقة، الحافظ، شيخ الشام في وقته، ذكره تلميذه أبو بكر الخلال فقال: (إمام في زمانه رفيع القدر حافظ عالم بالحديث والرجال وصنف من حديث الشام مالم يصنفه أحد، وكان عالماً بأحمد بن حنبل ويحيى بن معين وسمع منهما سماعاً كثيراً وسمع من أبي عبد الله خاصة مسائل مشبعة محكمة، سمعتها منه وقال لي اكتب اسمك على الجزء فكتبت اسمي بخطي على ظهر جزء المسائل واسم أبي ومن لي ببغداد وخرجت إلى مصر)^(٣).

قال عبد الرحمن بن أبي حاتم، عن أبيه: ذكر أحمد بن أبي الحواري أبا زرعة الدمشقي، فقال: هو شيخ الشباب، وقال أيضاً: كان رفيق أبي وكتب عنه وكتبنا عنه، وكان صدوقاً ثقة، سئل أبي عنه، فقال: صدوق، وجمع وصنف، وذاكر الحافظ، وتميز، وتقدم على أقرانه، لمعرفته وعلو سنده، ولما قدم أهل الري إلى دمشق، أعجبهم علم أبي زرعة، فكنوا أصحابهم الحافظ عبيد الله بن عبد الكريم الرازي بكنيته^(٤).

---

(١) تظنر ترجمته مستوفاة في: الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٢٦٧/٥)، وطبقات الحنابلة (١/٢٠٥)، وتهذيب الكمال في أسماء الرجال (٣٠١/١٧)، وثقات ابن حبان: ٣٨٤/٨، وسير أعلام النبلاء ط الرسالة (٣١١/١٣)، ولسان الميزان (٤٦٤/٧)، و مغاني الأخبار في شرح أسامي رجال معاني الآثار (٢٠١/٢)، وتاريخ دمشق لابن عساكر (١٤١/٣٥)، وطبقات الحفاظ للسيوطي (ص: ٢٧٠)، وتاريخ الإسلام (٧٧٢/٦)، وشذرات الذهب: ١٧٧/٢، وتقريب التهذيب (ص: ٣٤٧)، ومقدمة تحقيق كتاب (التاريخ) لأبي زرعة تحقيق شكر الله قوجاني (١٠/١)، وبحث (أبو زرعة الدمشقي الفقيه المؤرخ) للدكتور عبد الستار الحديثي مجلة كلية الآداب جامعة بغداد ٥٨٤ ص ١٠.

(٢) تاريخ دمشق لابن عساكر (١٤١/٣٥)، ومقدمة تحقيق كتاب (التاريخ) لأبي زرعة تحقيق شكر الله قوجاني (٢٠/١).

(٣) تهذيب الكمال في أسماء الرجال (٣٠١/١٧).

(٤) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٢٦٧/٥)، وسير أعلام النبلاء (٣١١/١٣).

وقال عنه الحافظ ابن حجر: (ثقة حافظ)^(١).

مؤلفاته:

ذكر محقق كتاب التاريخ لأبي زرعة د. شكر الله القوجاني أنه استقصى البحث عن مؤلفات أبي زرعة فوجدها خمسة وعشرين مؤلفاً^(٢) ومن أبرزها ما يلي:

كتاب (التاريخ)^(٣)، وكتاب (سيرة الرسول والخلفاء الراشدين)، وكتاب (الطبقات)، وكتاب (التابعين من أهل الشام)، وكتاب (الفوائد المعللة)^(٤).

رحلاته:

رحل أبو زرعة الدمشقي إلى بلاد كثيرة لتحمل الأحاديث كما هو حال كثير من محدثين، قال ابن تغري بردي عنه: (رحل إلى البلاد وكتب الكثير حتى صار شيخ الشام وإمام وقته، وكتب عنه خلانق)^(٥).

ومن البلاد التي رحل إليها: الشام والعراق والحجاز ومصر^(٦)، وقد لقي الإمام أحمد في بغداد عندما رحل إليها وأخذ عنه علماً كثيراً، وقد تكون رحلته إلى بغداد ولقاؤه بالإمام أحمد في سنة ٢١٦هـ أو قريباً منها، لأنه ذكر في كتابه التاريخ أنه أخذ عن سليمان بن داود الهاشمي في بغداد سنة ٢١٦هـ^(٧).

مشايخه:

مشايخ أبي زرعة كثير جداً ذكر محقق كتاب التاريخ لأبي زرعة أنهم يبلغون مائة وخمسين شيخاً^(٨) من أبرزهم:

أبو مسهر عبد الأعلى بن مسهر الغساني، وأحمد بن محمد بن حنبل، وإبراهيم بن عبد الله بن العلاء بن زبر، وأحمد بن خالد الوهبي، وأحمد بن عبد الله بن يونس، وأدم ابن أبي إياس، وأبي الضرر إسحاق بن إبراهيم بن يزيد الفراديسي، وإسحاق بن موسى الأنصاري، والحارث بن مسكين المصري، والحسن بن بشر البجلي الكوفي، وأبي اليمان الحكم بن نافع البهراني الحمصي، وسعيد بن منصور، وسليمان بن حرب، وسليمان بن داود الهاشمي، وسليمان بن عبد الرحمن الدمشقي، وعبد الله بن أحمد بن بشير بن ذكوان المقرئ، وعبد الله بن جعفر الرقي، وعبد الله بن الزبير الحميدي المكي، وأبي صالح عبد الله بن صالح المصري، وعبد الرحمن بن إبراهيم دحيم، وعمر بن حفص بن غياث،

(١) تقريب التهذيب (ص: ٣٤٧).

(٢) مقدمة كتاب التاريخ لأبي زرعة الدمشقي، بتحقيق: شكر الله بن نعمة الله القوجاني (٥١/١).

(٣) قد طبع هذا التاريخ في مجمع اللغة العربية بدمشق، في مجلدين، بتحقيق: شكر الله بن نعمة الله القوجاني، وأصله رسالة ماجستير بكلية الآداب ببغداد عام ١٩٧٢م.

(٤) وهو مطبوع بتحقيق رجب بن عبد المقصود في مكتبة الإمام الذهبي - الكويت عام ١٤٢٣هـ.

(٥) النجوم الزاهرة (٨٧/٣).

(٦) مقدمة كتاب التاريخ لأبي زرعة الدمشقي، بتحقيق: شكر الله بن نعمة الله القوجاني (٣٢/١).

(٧) المرجع السابق (٣٨/١).

(٨) المرجع السابق (٣١/١).

وأبي نعيم الفضل بن دكين، ونعيم بن حماد المروزي، وهشام بن عمار الدمشقي، وهوذة بن خليفة البكرائي، والوليد بن عتبة الدمشقي، والوليد بن النضر الرملي، ويحيى بن صالح الوحاظي، ويزيد بن عبد ربه الجرجسي، وغيرهم كثير^(١).

طلابه:

حدث عنه: أبو داود السجستاني صاحب السنن، ويعقوب الفسوي، وأحمد بن المعلى القاضي، وأبو بكر بن أبي داود، وإسحاق بن أبي الدرداء الصرغندي، وأبو الحسن بن جوصا، ويحيى بن صاعد، وأبو العباس الأصم، وأبو الحسن بن حذلم، وأبو يعقوب الأذرع، وعلي بن أبي العقب، وأبو جعفر الطحاوي، وأبو القاسم الطبراني، وخلق كثير^(٢).

وفاته:

مات أبو زرعة الدمشقي - رحمه الله تعالى - : سنة إحدى وثمانين ومائتين، هذا هو القول الصحيح في وفاته كما قال الذهبي: (وغلط من قال سنة ثمانين)^(٣).

---

(١) تهذيب الكمال في أسماء الرجال (١٧ / ٣٠١)، وسير أعلام النبلاء (١٣ / ٣١١).

(٢) المرجعين السابقين.

(٣) سير أعلام النبلاء (١٣ / ٣١١).

المطلب الأول

حكم المضمضة والاستنشاق في الوضوء والغسل، وهل تعاد الصلاة عند تركهما؟

نص الرواية عن أبي زرعة الدمشقي:

قال أبو زرعة الدمشقي: سألت أبا عبد الله عن المضمضة والاستنشاق في الوضوء والجنابة واحدٌ نعيد لهما الصلاة؟ فقال: هما في الوضوء والجنابة واحدٌ، نعيد لهما الصلاة. قلت: لما ذكر فيهما عن النبي - ﷺ - ؟ قال: نعم^(١).

الروايات في المسألة:

ورد عن الإمام أحمد عدة روايات في هذه المسألة:

الأولى: أن المضمضة والاستنشاق واجبان في الوضوء والغسل وتعاد الصلاة إذا تركهما، وهذا ما تفيدته رواية أبي زرعة.

وجاء في رواية ابنه عبد الله: (سألت أبي عن ترك المضمضة والاستنشاق ناسياً حتى صلى ثم ذكر بعد ما صلى أو ذكر وهو في الصلاة قال: يتمضمض ويستنشق ويعيد الصلاة، وإن كان في صلاة انصرف فتوضأ وتمضمض واستنشق)^(٢).

وجاء في رواية ابنه صالح: (وقال إذا ترك المضمضة والاستنشاق يعيد المضمضة والاستنشاق ويعيد الصلاة)^(٣).

الثانية: أن المضمضة والاستنشاق ليست بفرض.

جاء في رواية أبي داود: (سمعت أحمد سئل عن المضمضة والاستنشاق فريضة؟ قال: لا أقول فريضة إلا ما في الكتاب)^(٤).

الثالثة: التفريق بين المضمضة والاستنشاق، فالاستنشاق واجب والمضمضة غير واجبة.

قال في رواية الكوسج: (قلت: إذا نسي المضمضة والاستنشاق يعيد؟ قال: الإمام أحمد في الاستنشاق يعجبني أن يعيد الاستنشاق والصلاة، والمضمضة أهون، وإذا بعد ذلك يعيد الوضوء والصلاة، قال: والمضمضة والاستنشاق في الوضوء والجنابة واحد، قال: والاستنشاق أوكد إذا صلى ولم يستنشق يعيد الصلاة)^(٥).

(١) طبقات الحنابلة (١/ ٢٠٦)، والجامع لعلوم الإمام أحمد - الفقه (٥/ ٢٠٩).

(٢) مسائل الإمام أحمد برواية ابنه عبد الله، ١/ ٨٧.

(٣) مسائل الإمام أحمد برواية ابنه صالح، ص ٣٣٨.

(٤) مسائل الإمام أحمد برواية أبي داود السجستاني، ص ١٢ رقم ٣٨، ٣٩. والروايتين والوجهين (٧٠/١).

(٥) مسائل الإمام أحمد وإسحاق بن راهويه برواية إسحاق بن منصور المروزي الكوسج، ٢/ ٢٧٥، والكافي في فقه الإمام أحمد (١/ ٥٩)، والجامع لعلوم الإمام أحمد (٥/ ٢٠٩).

المذهب في هذه المسألة:

أنّ المضمضة والاستنشاق واجبان في الوضوء والغسل وتعاد الصلاة إذا تركهما
قال المرداوي في الإنصاف: (وهما واجبان في الطهارتين يعني: المضمضة
والاستنشاق، وهذا المذهب مطلقاً، وعليه الأصحاب)^(١).

حجة المذهب:

- ١- قول الله تعالى: ﴿فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ﴾ (المائدة: الآية: ٦)، وهما داخلان في
حد الوجه.. فيدخلان في عموم الآية^(٢).
- ٢- ما روت عائشة - رضي الله عنها - : أن رسول الله - ﷺ - قال: «المضمضة
والاستنشاق من الوضوء الذي لا بد منه»^(٣).
- ٣- وعن أبي هريرة - رضي الله عنه - قال: " أمرنا رسول الله - ﷺ - بالمضمضة
والاستنشاق"^(٤).
- ٤- حديث لقيط بن صبرة - رضي الله عنه - «إذا توضأت فمضمض»^(٥).
- ٥- قول النبي - ﷺ - : «من توضأ فليستنثر»^(٦).

---

(١) الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف للمرداوي (١ / ١٥٢)، وينظر: شرح منتهى الإرادات (١ / ٥٥)، وكشاف القناع عن متن الإقناع (١ / ٩٦).
(٢) الكافي في فقه الإمام أحمد (١ / ٥٩)، والمغني لابن قدامة (١ / ٨٨)، والشرح الكبير على متن
المقنع (١ / ١٢٧).
(٣) رواه البيهقي في السنن الكبرى (١ / ٨٧) رقم ٢٣٩، و الدارقطني في سننه (١ / ١٤٤) رقم ٢٧٥،
وصوباً إرساله
قال ابن الجوزي: (في هذا الحديث مقال) انظر: التحقيق في مسائل الخلاف (١ / ١٤٤)
وقال شيخ الإسلام ابن تيمية عن حديث عائشة وحديث أبي هريرة - رضي الله عنهما - الآتي ذكره :
(وقد روي هذين الحديثين مسندين ومرسلين، والمرسل إذا أرسل من جهة أخرى أو عضده ظاهر
القرآن أو السنة صار حجة وفاقاً وهو كذلك) انظر: شرح العمدة لابن تيمية - كتاب الطهارة (ص:
١٧٩)
وقوى الحافظ ابن حجر إرساله ينظر: الدراية في تخريج أحاديث الهداية (١ / ٢٠).
(٤) رواه البيهقي في السنن الكبرى (١ / ٨٦) رقم ٢٣٨، و الدارقطني في سننه (١ / ٢٠٨) رقم
٤١٥، وضعفه النووي في خلاصة الأحكام (١ / ١٠٠) وقوى الحافظ ابن حجر إرساله، ينظر: الدراية
في تخريج أحاديث الهداية (١ / ١٩).
(٥) رواه أبو داود في سننه، كتاب الطهارة، باب في الاستنثار، (١ / ١٠١) رقم ١٤٤، وصححه
الألباني في تعليقه على السنن.
(٦) رواه مسلم في صحيحه، كتاب الطهارة، باب الإيتار في الاستنثار والاستجمار، (١ / ٢١٢) رقم
٢٢ - (٢٣٧).

٦- وعن ابن عباس- رضي الله عنه - مرفوعا «استثنوا مرتين بالغتين أو ثلاثاً»^(١).

٧- ولأن كل من وصف وضوء رسول الله - ﷺ - مستقياً، ذكر أنه تمضمض واستنشق، ومداومته عليهما تدل على وجوبهما؛ لأن فعله يصلح أن يكون بياناً وتفصيلاً للوضوء المأمور به في كتاب الله^(٢).

مقارنة الرواية عن أبي زرعة بالمشقة:

ما جاء في رواية أبي زرعة الدمشقي السابق ذكرها يتوافق مع ما استقر عليه المذهب في هذه المسألة.

---

(١) رواه أبو داود في سننه، كتاب الطهارة، باب في الاستنثار، (٩٨ / ١) رقم ١٤١، ورواه ابن ماجه في سننه ، أبواب الطهارة وسننها، باب المبالغة في الاستنثار والاستنثار، (٢٦٣ / ١) رقم ٤٠٨، ورواه الإمام أحمد في مسنده (٤٦٠ / ٣) رقم ٢٠١١، وقوى إسناده الألباني في تعليقه على السنن.
(٢) المغني لابن قدامة (٨٨ / ١)، والشرح الكبير على متن المقنع (١٢٧ / ١).

المطلب الثاني

هل البسمة آية من الفاتحة؟

نص رواية أبي زرعة الدمشقي:

نقل أبو زرعة الدمشقي وأحمد بن إبراهيم الكوفي^(١) عنه: البسمة إحدى آياتها؛ لما روى أبو هريرة- رضي الله عنه - عن النبي - ﷺ - أنه قال: « الحمد سبع آيات، إحدى آياتها بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ »^{(٢) (٣)}.

الروايات في هذه المسألة:

جاء عن الإمام - رحمه الله - روايتان في هذه المسألة:

الأولى: أن البسمة آية من الفاتحة، وهذا ما تفيدته رواية أبي زرعة السابقة^(٤).

الثانية: أن البسمة ليست آية من الفاتحة، وهذه رواية أكثر أصحاب الإمام أحمد عنه^(٥).

---

(١) أحمد بن إبراهيم الكوفي: نقل عن الإمام أحمد أشياء ، قال ابن مفلح في المقصد الأرشد: (ناقل الرواية الغريبة عن أحمد له أن يدعو في صلاته بما شاء قال: قال أحمد بن حنبل: إن دعا في صلاته بحوائجه أرجو، وهذا محمول على ما إذا دعا بمصالح دينه يوضحه ما نقله حنبل أن لا يكون من دعائه رغبة في الدنيا)، ولم أجد في ترجمته إلا هذا.
ينظر: طبقات الحنابلة (١/ ٢٢)، مناقب الإمام أحمد (ص: ١٢١)، المقصد الأرشد (١/ ٧٢)، تسهيل السابلة لمريد معرفة الحنابلة (١/ ١٤٥).

(٢) لم أجده بهذا اللفظ.

وأقرب ما وجدته له ما رواه البيهقي في شعب الإيمان (٤/ ١٦) رقم ٢١٢٠ بسنده عن أبي هريرة - رضي الله عنه - قال: قال رسول الله ﷺ: "﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ سبع آيات أولهنَّ ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾ وهي السبع المثاني، وهي فاتحة الكتاب وهي أم القرآن"، ورواه الدارقطني في سننه (١/ ٣١٢ حديث ٣٦) بنحوه ، قال الحافظ ابن حجر في التلخيص الحبير (١/ ٥٧٣): (وهذا الإسناد رجاله ثقات وصحح غير واحد من الأئمة وقفه على رفعه، وأعله ابن القطان بهذا التردد، وتكلم فيه ابن الجوزي من أجل عبد الحميد بن جعفر فإن فيه مقالا، ولكن متابعة نوح له مما تقويه، وإن كان نوح وقفه لكنه في حكم المرفوع إذ لا مدخل للاجتهاد في عد أي القرآن).

(٣) الروايتين والوجهين" ١/ ١١٨، والجامع لعلوم الإمام أحمد - الفقه (٦/ ١١٨).

(٤) وذهب إليه أبو عبد الله ابن بطّة، وأبو حفص ، ينظر: المسائل الفقهية من كتاب الروايتين والوجهين (١/ ١١٨)، والمغني لابن قدامة (١/ ٣٤٧)، وشرح العمدة لابن تيمية - صفة الصلاة (ص: ١٢٤).

(٥) الروايتين والوجهين" ١/ ١١٧، و المغني لابن قدامة (١/ ٣٤٧)، والفروع وتصحيح الفروع (٢/ ١٧١).

جاء في رواية الكوسج : (قال أحمد: يقرأ ببسم الله الرحمن الرحيم في كل سورة)^(١)، وبمثلها رواية ابنه صالح^(٢)

وفي رواية عبد الله: (سمعت أبي يقول: يقول الرجل: ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾ في أول كل سورة قيل لأبي: الرجل يقرأ فاتحة الكتاب وهو في الصلاة فإذا فرغ افتتح سورة أخرى يقرأ ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾ ؟ قال: نعم ولا يجهر بها)^(٣).

المذهب في هذه المسألة:

قال المرداوي في الإنصاف (ثم يقول: بسم الله الرحمن الرحيم وليست من الفاتحة وهو المذهب، وعليه جماهير الأصحاب)^(٤).

وقال ابن تيمية في شرح العمدة: (وهذه الرواية هي الصحيحة عند عامة الأصحاب، وهي الغالب على كلام أحمد)^(٥).

حجة المذهب:

ما رواه أبو هريرة - رضي الله عنه - قال: سمعت رسول الله - ﷺ - يقول: « قال الله عز وجل: قسمت الصلاة بيني وبين عبدي نصفين، ولعبي ما سأل، فإذا قال: العبد ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ قال الله: حمدني عبدي، وإذا قال: ﴿الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ﴾ قال الله: أنثى علي عبدي، وإذا قال: ﴿مَلِكُ يَوْمِ الدِّينِ﴾ قال الله: مجدني عبدي - وقال مرة فوض إلي عبدي - فإذا قال: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ قال: هذا بيني وبين عبدي، فلعبدي ما سأل، وإذا قال ﴿أَهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ﴾^(٦) صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ قال: هؤلاء لعبدي، ولعبي ما سأل »^(٦).

(١) مسائل الإمام أحمد وإسحاق بن راهويه (٢/ ٥٣٥).

(٢) مسائل الإمام أحمد رواية ابنه أبي الفضل صالح (١/ ٤٧٩).

(٣) مسائل الإمام أحمد رواية ابنه عبد الله (ص: ٧٦).

(٤) الإنصاف للمرداوي (٢/ ٤٨) ، وكشاف القناع (١/ ٣٣٥)، مطالب أولي النهى في شرح غاية المنتهى (١/ ٤٢٧).

(٥) شرح العمدة لابن تيمية - صفة الصلاة (ص: ١٢٥).

(٦) رواه مسلم في صحيحه، كتاب الصلاة، باب وجوب قراءة الفاتحة في كل ركعة ..، (١/ ٢٩٦)، رقم ٣٨ - (٣٩٥).

ووجه الدلالة فيه من أوجه^(١):

أحدها: أن أبا هريرة - رضي الله عنه - هو راوي الحديث، وقد فهم أن أم الكتاب هي الحمد لله رب العالمين، إلى آخرها ولهذا فسر أحد الحديثين بالآخر، وهذا يضعف ما روي عنه بخلافه.

الثاني: أنها لو كانت منها أو هي واجبة لذكرها في القسمة، كما ذكر غيرها؛ لأن المراد بالصلاة: القراءة الواجبة في الصلاة.

الثالث: أن القسمة باعتبار الآيات؛ لأنه وقف على رأس كل آية، وجعل يشير إليها، فلو كانت البسمة فيها لكان الذي لله أربع آيات ونصف، والذي للعبد اثنتين ونصفاً.

١- ولأنها لو كانت من الفاتحة لكانت السنة الجهر بها، فإن الفرق بين آيات السورة بعيد عن القياس، بخلاف ما ليس من السورة وإنما نزل لأجلها.

٢- ولأنها لو كانت من أول الفاتحة لكانت من أول سائر السور؛ لأنها سورة من السور.

٣- ولأن الناس مجمعون على أن الكوثر ثلاث آيات، ولو كانت منها لكانت أربع آيات.

٤- ولأن الصحابة والتابعين وسائر الأمة يسمون حروف الهجاء فواتح السور، والحروف المقطعة في أوائل السور، ولو كانت البسمة أول آية من السور لما صح.

٥- ولأن الصحابة رضوان الله عليهم كتبوها في المصحف سطرا مفصولا عن السورة ولو كانت منها لخلطوها في سائر آياتها كغيرها^(٢).

حجة رواية أبي زرعة:

١- حديث أم سلمة - رضي الله عنه - أن رسول الله - ﷺ - قرأ في الصلاة ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾ فعدها آية، و﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ آيتين^(٣).

---

(١) ذكرها ابن تيمية في شرح العمدة (ص: ١٢٩).
(٢) انظر: المغني لابن قدامة (٣/١)، وشرح العمدة لابن تيمية - صفة الصلاة (ص: ١٢٤).
(٣) رواه ابن خزيمة في صحيحه (٢٤٨/١) رقم ٤٩٣، والحاكم في المستدرک (١/٢٣٢)، و البيهقي في الكبرى، كتاب الصلاة، باب: الدليل على أن ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾ آية تامة من الفاتحة (٢/٤٤)، قال الذهبي في المذهب في اختصار السنن الكبير (١/٤٩٦): (قلت: هذا خبر مذكر شذ به عمر، وقد قال ابن معين وغيره: كذاب، وقال الذسائي وغيره: متروك) وصححه الألباني في إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل (٢/٥٩).

٢- حديث أبي هريرة - رضي الله عنه - قال: قال رسول الله - ﷺ -: « **الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ** » سبع آيات أولهن **بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ** وهي السبع المثاني، وهي فاتحة الكتاب وهي أم القرآن»^(١).

وأجيب عنه: بأنه موقوف على أبي هريرة - رضي الله عنه - ، قال ابن قدامة: (وحديث أبي هريرة موقوف عليه، فإنه من رواية أبي بكر الحنفي عن عبد الحميد بن جعفر، عن نوح بن أبي بلال، قال: قال أبو بكر: راجعت فيه نوحاً فوقفه، وهذا يدل على أن رفعه كان وهما من عبد الحميد)^(٢).

وسبق كلام الحافظ ابن حجر عن ذلك^(٣).

٣- ولأن الصحابة أثبتوها في المصاحف فيما جمعوا من القرآن، فدل على أنها منها^(٤). وأجيب بأن إثبات الصحابة لها في المصاحف في أول الفاتحة ليس دليلاً على أنها آية منها، إذ هذا الشأن في جميع السور ما عدا سورة براءة.

قال ابن قدامة: (وأما إثباتها بين السور في المصحف، فلفصل بينها، ولذلك أفردت سطراً على حدتها)^(٥).

مقارنة الرواية عن أبي زرعة بالمذهب:

ما جاء في رواية أبي زرعة الدمشقي السابق ذكرها يفارق ما استقر عليه المذهب في هذه المسألة، والراجح والله أعلم هو المذهب لقوة أدلته.

---

(١) سبق تخريجه ص ١٥.

(٢) المغني لابن قدامة (١/ ٣٤٨).

(٣) ص ١٥.

(٤) الكافي في فقه الإمام أحمد (١/ ٢٤٥).

(٥) المغني لابن قدامة (١/ ٣٤٨).

المطلب الثالث

حكم صلاة من ترك الصلاة على النبي - ﷺ -

نص الرواية عن أبي زرعة الدمشقي:

قال أبو زرعة الدمشقي: قال أحمد: إذا نسي أن يصلي على النبي - ﷺ - إن أعاد فليس في نفسه منه شيء.

قلت: بلغني عن إسحاق بن إبراهيم الحنظلي^(١) أنه قال: من لم يصل على النبي - ﷺ - فصلاته باطلة.

فقال: قد كنت أتهيب ذلك، ثم تبينت فإذا الصلاة على النبي - ﷺ - أمرٌ فمن تركها في الصلاة أعاد الصلاة^(٢).

الروايات في هذه المسألة:

جاء عن الإمام أحمد - رحمه الله - روايتان في هذه المسألة:

الأولى: أن الصلاة على النبي - ﷺ - في الصلاة ليست واجبة. وهي ما نقلها عنه المروزي قال: (قيل لأبي عبد الله: إن ابن راهويه يقول: لو أن رجلاً ترك الصلاة على النبي - ﷺ - في التشهد، بطلت صلاته، قال: ما أجتري أن أقول هذا، وقال في موضع آخر: هذا شذوذ^(٣)).

الثانية: أن الصلاة على النبي - ﷺ - في الصلاة واجبة، فمن تركها أعاد الصلاة. وهذا ما تفيدته رواية أبي زرعة السابقة، ويتضح من نص الرواية أن هذا آخر القولين لأحمد - رحمه الله - وأنه رجع عن القول الأول الذي كان يقول به^(٤).

---

(١) إسحاق بن إبراهيم بن مخلد بن إبراهيم، أبو يعقوب الحنظلي المروزي المعروف بابن راهويه، كان أحد أئمة المسلمين، وعلمًا من أعلام الدين، اجتمع له الحديث، والفقه، والحفظ، والصدق، والورع، قال عنه الإمام أحمد: لا أعلم لإسحاق بالعراق نظيرًا، وقال أبو زرعة: ما رُئي أحفظ من إسحاق، توفي سنة ٢٣٨ هـ. انظر: تاريخ بغداد (٦/ ٣٤٣) رقم ٣٣٨١، و تذكرة الحفاظ للذهبي (٢/ ١٧) رقم ٤٤٠، طبقات الحفاظ للسيوطي (ص: ١٩١).

(٢) تهذيب الأجوبة ص ٨٩١، والروايتين والوجهين ١/ ١٢٩، والجامع لعلوم الإمام أحمد (٦/ ١٧٥)، وشرح الزركشي على مختصر الخرق (١/ ٥٨٧)، والمغني لابن قدامة (١/ ٣٨٩)، والكافي في فقه الإمام أحمد (١/ ٢٥٧).

(٣) نقلها عنه المروزي، انظر: الروايتين والوجهين ١/ ١٢٩، والمغني لابن قدامة (١/ ٣٨٩) والجامع لعلوم الإمام أحمد - الفقه (٦/ ١٧٥).

(٤) ينظر الروايتين في: تهذيب الأجوبة ص ٨٩١، والروايتين والوجهين ١/ ١٢٩، وشرح الزركشي على مختصر الخرق (١/ ٥٨٧)، والمغني لابن قدامة (١/ ٣٨٩)، والكافي في فقه الإمام أحمد (١/ ٢٥٧)، و الشرح الكبير (١/ ٥٧٩)، والجامع لعلوم الإمام أحمد - الفقه (٦/ ١٧٥).

المذهب في هذه المسألة:

وجوب الإتيان بالصلاة على النبي - ﷺ - في الصلاة، فإن تركه أعاد الصلاة^(١).

قال ابن قدامة: (وهي واجبة في صحيح المذهب)^(٢).

حجة المذهب:

١ - قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا صَلُّوا

عَلَيْهِ وَسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾ (الأحزاب: الآية: ٥٦)، والأمر للوجوب ولا موضع

تجب فيه الصلاة على النبي - ﷺ - أولى من الصلاة^(٣).

٢ - ما ورد عن عبد الرحمن بن أبي ليلى، قال: لقيني كعب بن عجرة - رضي الله

عنه - ، فقال: ألا أهدي لك هدية؟ إن النبي - ﷺ - خرج علينا، فقلنا: يا

رسول الله، قد علمنا كيف نسلم عليك، فكيف نصلي عليك؟ قال: " فقولوا:

اللهم صل على محمد، وعلى آل محمد، كما صليت على آل إبراهيم، إنك

حميد مجيد، اللهم بارك على محمد، وعلى آل محمد، كما باركت على آل

إبراهيم، إنك حميد مجيد"^(٤).

مقارنة رواية أبي زرعة بالمذهب:

ما جاء في رواية أبي زرعة الدمشقي السابق ذكرها يتوافق مع ما استقر عليه المذهب في هذه المسألة.

---

(١) ينظر: منتهى الإرادات (١/ ٢٣٧)، و كشف القناع (١/ ٣٨٨).

(٢) المغني لابن قدامة (١/ ٣٨٨).

(٣) كشف القناع (١/ ٣٨٨).

(٤) رواه البخاري في صحيحه، كتاب الدعوات، باب الصلاة على النبي - ﷺ -، (٨/ ٧٧) رقم ٦٣٥٧،

ومسلم في صحيحه، كتاب الصلاة، باب الصلاة على النبي - ﷺ - بعد التشهد، (١/ ٣٠٥) رقم ٦٦ - (٤٠٦).

المطلب الرابع

حكم الحجامة للصائم

نص الرواية عن أبي زرعة الدمشقي:

وقال أبو زرعة الدمشقي: سألت أبا عبد الله قلت: تذهب إلى حديث ثوبان (١) «أفطر الحاجم والمحجوم»؟ قال: إليه أذهب.

قلت: هو صحيح عندك؟

قال: هو صحيح، وحديث شداد بن أوس (٣) أيضاً مثله (٤).

قلت: فإن احتجم رجل في شهر رمضان نهاراً، تأمره بالإعادة؟

قال: نعم، يقضي يوماً بدل ذلك اليوم لا بد منه، ولم لا يقضي؟! والذبي - ﷺ - يقول: «أفطر الحاجم والمحجوم» (٥).

الروايات في المسألة:

اتفقت الروايات عن الإمام أحمد في هذه المسألة مع رواية أبي زرعة في أنّ الحجامة تُعدّ من مفسدات الصيام، وأنّ الصائم إذا احتجم أثناء صوم الفريضة فإنه يقضي ذلك اليوم (٦).

(١) هو الصحابي الجليل ثوبان بن جدد، أبو عبد الله، مولى رسول الله - ﷺ -، صحابي مشهور، يقال: إنه من العرب، اشتراه ثم أعتقه رسول الله - ﷺ - فخدمه إلى أن مات، ثم تحول إلى الرملة ثم حمص، ومات بها سنة أربع وخمسين هجرية.

ينظر: الاستيعاب في معرفة الأصحاب (١/ ٢١٨)، والإصابة في تمييز الصحابة (١/ ٥٢٧)، وأسد الغاية (١/ ٢٩٦).

(٢) رواه الإمام أحمد في مسنده (٣٧/ ٥٤) رقم ٢٢٣٧١، وأبو داود في سننه، كتاب الصوم، باب الصائم يحتجم، (٤/ ٤٦) رقم ٢٣٦٧، وابن ماجه في سننه، أبواب الصيام، باب ما جاء في الحجامة للصائم، (٢/ ٥٨٤) رقم ١٦٨٠، وصححه الإمام أحمد، والبخاري، وصححه الألباني في تعليقه على السنن.

(٣) هو الصحابي الجليل شداد بن أوس بن ثابت بن المنذر ابن أخي حسان بن ثابت الأنصاري، أبو يعلى، قال عبادة بن الصامت: كان شداد بن أوس ممن أوتي العلم والحلم، نزل الشام بنادية فلسطين ومات بها سنة ثمان وخمسين.

ينظر: الاستيعاب (٢/ ٦٩٤)، وأسد الغاية (٢/ ٣٥٥)، والإصابة (٣/ ٢٥٨).

(٤) رواه الإمام أحمد في مسنده (٢٨/ ٣٣٥) رقم ١٧١١٢، وأبو داود في سننه، كتاب الصوم، باب الصائم يحتجم، (٤/ ٤٨) رقم (٢٣٦٩)، قال الترمذي في "العلل الكبير" ١/ ٣٦٢: وسألت محمداً يعني البخاري - عن هذا الحديث، فقال: ليس في هذا الباب شيء أصح من حديث شداد بن أوس، وقال أيضاً: وهكذا ذكروا عن علي بن المديني أنه قال: حديث شداد وثوبان صحيحان، وصححه الألباني في تعليقه على السنن.

(٥) طبقات الحنابلة ٢/ ٧٥ - ٧٦، والجامع لعلوم الإمام أحمد - الفقه (٧/ ٤٣٧).

(٦) مسائل الإمام أحمد برواية ابنه عبد الله، (٢/ ٦٢٢)، والفروع وتصحيح الفروع (٥/ ٧)، و شرح الزركشي على مختصر الخرقي (٢/ ٥٧٠)، والجامع لعلوم الإمام أحمد - الفقه (٧/ ٤٣٧).

جاء في رواية ابنه عبدالله قال: (سألت أبي عن الأصائم يحتجم في رمضان ، فقال: يفطر)، وقال أيضاً: (سمعت أبي يقول: الأصائم لا يحتجم، فإن احتجم أعاد يوماً مكانه)^(١). وجاء في رواية أبي داود: (سألت أحمد عن احتجم في رمضان؟ قال: يقضي يوماً مكانه)^(٢).

وجاء في رواية حرب: (سألت أبا عبد الله قلت : الأصائم يحتجم؟ قال: أما في رمضان فأحب إلي ألا يحتجم، وأما في غير رمضان فإن شاء احتجم إذا لم يكن فريضة، قلت: فإن احتجم في رمضان يكفر أو يقضي يوماً؟ قال: يقضي يوماً مكانه ولا يكفر)^(٣).

المذهب في المسألة:

المذهب عند الحنابلة هو أن الأصائم إذا احتجم فإنه يفطر، قال ابن قدامة: (الحجامة يفطر بها الحاجم والمحجوم)^(٤).

وقال في الإنصاف: (قوله (أو حجم أو احتجم)، فسد صومه. هذا المذهب فيهما، وعليه جماهير الأصحاب، ونص عليه، وهو من المفردات)^(٥).

حجة المذهب:

١ - حديث شداد بن أوس - رضي الله عنه - : « أن رسول الله - ﷺ - أتى على رجل وهو بالبقيع، وهو يحتجم، وهو أخذ بيدي، لثمان عشرة خلت من رمضان فقال: «أفطر الحاجم والمحجوم»^(٦).

٢ - حديث ثوبان - رضي الله عنه - بمثله^(٧).

٣ - القياس على القوي عمداً ، وجاء هذا القياس عن الإمام أحمد - رحمه الله - : ففي رواية ابنه عبد الله قال: سمعت أبي يقول: الأصائم لا يحتجم، فإن احتجم أعاد يوماً مكانه فإن أذكره إنسان يقال له: ما تقول إن تقياً؟ فإن قال: يعيد. فأمر الحجامة والمتقي عامداً في معنى واحد: لم يأكل شيئاً وإنما أخرجاً^(٨).

٤ - من العلماء من جعل الفطر بالحجامة تعبدية غير معقول المعنى، فيُقتصر الحكم على مورد النص، واختار شيخ الإسلام ابن تيمية: أن الفطر بالحجامة معقول المعنى، ووجه ذلك: أن الحاجم إذا امتص المحجم بعد شرط العضو؛ جاز أن يسبق شيء من

(١) مسائل الإمام أحمد برواية ابنه عبد الله، (٢/٢٢٢).

(٢) مسائل الإمام أحمد برواية أبي داود (ص: ١٣٠).

(٣) مسائل الإمام أحمد برواية حرب الكرمانى (١/٣٩٣).

(٤) المغني (٣/ ١٢٠).

(٥) الإنصاف (٣/ ٣٠٢) وانظر: المبدع (٣/ ٢٤)، وشرح منتهى الإرادات (١/ ٤٨٢)، وكشاف القناع (٢/ ٣١٩).

(٦) سيق تخريجه: ص ٢١.

(٧) سيق تخريجه: ص ٢١.

(٨) مسائل الإمام أحمد برواية ابنه عبد الله، (٢/٢٢٢)، والجامع لعلوم الإمام أحمد - الفقه (٧/ ٤٣٤).

الدم إلى حلقه ولا يشعر به، والحكمة إذا كانت خفية؛ أقيمت المظنة الظاهرة مقامها؛ كالنوم مع الحدث (١)

وأما المحجوم؛ فللضعف الحاصل له بخروج الدم بالاحتجام، كالجماع والاستقاء ونحوه (٢)

مقارنة الرواية عن أبي زرعة بالمذهب:

ما جاء في رواية أبي زرعة الدمشقي السابق ذكرها يتوافق مع المذهب في هذه المسألة.

---

(١) شرح العمدة لابن تيمية - كتاب الصيام (١/ ٤٥٥).
(٢) ينظر: الدلائل والإشارات على أخصر المختصرات (١/ ٥٥٤).

المطلب الخامس

حكم صيام المرأة للنذر من غير إذن زوجها

نص الرواية عن أبي زرعة الدمشقي:

نقل أبو زرعة الدمشقي عن الإمام أحمد : أن المرأة تصوم النذر بلا إذن زوجها^(١).

الروايات في المسألة:

لم أجد روايات عن الإمام أحمد في هذه المسألة غير رواية أبي زرعة.

المذهب في المسألة:

ظاهر المذهب أن صوم المرأة للنذر لا يشترط فيه إذن الزوج، قال في المغني: (وإن كان صوماً منذوراً معلقاً بوقت معين، فقال القاضي: لها النفقة؛ لأن أحمد نص على أنه ليس له منعها)^(٢).

وقال في الفروع عند الحديث عن مسألة اعتكاف المرأة والعبد بلا إذن الزوج والسيد (في منتهى الغاية: لا يمنعان من اعتكاف منذور، كرواية في المرأة في صوم وحج منذورين)^(٣).

وهو المفهوم من كلام الأصحاب في اشتراط إذن الزوج في صيام المرأة تطوعاً وزوجها حاضر^(٤).

حجة المذهب:

١- حديث أبي هريرة - رضي الله عنه - عن النبي - صلى الله عليه وسلم-: قال: « لا تصوم المرأة وبعلمها شاهد إلا بإذنه غير رمضان »^(٥)

---

(١) الفروع (٩/ ٣٠١)، والمبدع (٧/ ١٥٩)، والإنصاف (٩/ ٣٨١) والجامع لعلوم الإمام أحمد - الفقه (٧/ ٤٦٣).

ملاحظة: كل من أورد هذه الرواية عن أبي زرعة إنما أوردها في كتاب النفقات عند الحديث عن نفقة المرأة إذا صامت أو حجت نذراً هل تجب نفقتها على الزوج أم تسقط نفقتها.

(٢) المغني لابن قدامة (٨/ ٢٣١)، وانظر المبدع (٧/ ١٥٩)، والإنصاف (٩/ ٣٨١).

(٣) الفروع وتصحيح الفروع (٥/ ١٣٤).

(٤) المغني لابن قدامة (٨/ ٢٣١)، وينظر المبدع (٧/ ١٥٩)، والإنصاف (٩/ ٣٨١).

(٥) هذه رواية أبي داود في سننه كتاب الصوم ، باب المرأة تصوم بغير إذن زوجها (٤/ ١١٨ رقم ٢٤٥٨) ، وجاء الحديث في الصحيحين بلفظ " لا تصوم المرأة وبعلمها شاهد إلا بإذنه" رواه البخاري في صحيحه، كتاب الزكاح، باب صوم المرأة بإذن زوجها تطوعاً (٧/ ٣٠ رقم ٥١٩٢) ، ومسلم في صحيحه، كتاب الزكاة، باب ما أنفق العبد من مال مولاه ، (٢/ ٧١١ رقم ١٠٢٦)

وجه الدلالة:

أن الحديث دل على أنه لا يجوز للمرأة صوم التطوع إلا بإذن زوجها، أما صيام رمضان فلا يشترط إذنه، ويلحق به الصوم الواجب كالنذر المعين^(١)

قال ابن بطال في شرحه لصحيح البخاري: (قال المهلب: هذا الصوم المنهي عنه المرأة إلا بإذن زوجها هو صوم التطوع عند العلماء، كما ترجم به البخاري؛ لإجماعهم على أن الزوج ليس له أن يمنعها من أداء الفرائض اللازمة لها)^(٢)

وقال القاضي عياض: (هذا في التطوع؛ لأن حق زوجها عليها واجب، فلا يترك الواجب للنفل)^(٣)

وقال: (وهذا أصل في الباب، ومحمول على ما لم يتعين عليها فرض صومه)^(٤)

وقال ابن الملقن: (وفيه: أن حقوق الزوج أكد على المرأة من التطوع بالخير)^(٥)
وعليه يحمل حديث أبي سعيد - رضي الله عنه - قال: قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - «لا تصوم امرأة إلا بإذن زوجها»^(٦)

مقارنة الرواية عن أبي زرعة بالمشقة:

ما جاء في رواية أبي زرعة الدمشقي السابق ذكرها يتوافق مع المذهب في هذه المسألة.

---

(١) المنهل العذب المورود شرح سنن أبي داود (١٠ / ٢٢٤).

(٢) شرح صحيح البخاري لابن بطال (٧ / ٣١٥).

(٣) إكمال المعلم بفوائد مسلم (٣ / ٥٥٣).

(٤) إكمال المعلم بفوائد مسلم (٤ / ١٠٣).

(٥) التوضيح لشرح الجامع الصحيح (٢٥ / ١٢).

(٦) رواه أبو داود في سننه كتاب الصوم ، باب المرأة تصوم بغير إذن زوجها (٤ / ١١٩ رقم ٢٤٥٩) ورواه ابن ماجة في سننه، أبواب الصيام، باب في المرأة تصوم بغير إذن زوجها (٢ / ٦٤٥ رقم ١٧٦٢)، ، بلفظ " نهى النساء أن يصمن إلا بإذن أزواجهن"

والحديث صححه الحاكم ووافقه الذهبي (١ / ٤٣٦) ، وصححه الحافظ ابن حجر في الإصابة (٥ / ١٥٣)، والألباني في إرواء الغليل (٧ / ٦٥)

المطلب السادس

هل يجوز للمحرم أن يراجع زوجته؟

نص الرواية عن أبي زرعة الدمشقي:

وقال أبو زرعة الدمشقي: سألت أبا عبد الله عن المحرم يُراجع زوجته؟ قال: لا. قُلْتُ: فإنه يخاف أن تنقضي العدة، قيل أن يحل؟ قال: فما الحيلة؟! (١).

الروايات في المسألة:

جاء عن الإمام أحمد - رحمه الله - روايتان في هذه المسألة:

الأولى: أن المحرم لا يجوز له أن يراجع زوجته، وهذه رواية أبي زرعة وغيره (٢).

جاء في رواية الكوسج: (قلت: المحرم يراجع امرأته؟ قال: لا، هذا عندي تزويج) (٣).

الثانية: لا بأس للمحرم أن يراجع امرأته (٤).

جاء في رواية عبد الله عنه: (ولا بأس أن يراجع المحرم امرأته إذا طلقها طلاقاً يملك الرجعة راجعها) (٥).

المذهب في المسألة:

أن المحرم يجوز له أن يراجع امرأته حال إحرامه، قال في الشرح الكبير: (و هذه الرواية هي الصحيحة إن شاء الله تعالى) (٦)، وقال المرداوي: في معرض ذكره للروايتين في المسألة: (إحدهما: تباح، وتصح، وهو المذهب) (٧).

---

(١) طبقات الحنابلة ٢ / ٧٥ ، الجامع لعلوم الإمام أحمد (٢٣٨ / ٨).

(٢) ينظر: المسائل الفقهية من كتاب الروايتين والوجهين (١ / ٢٨١)، و المغني لابن قدامة (٣ / ٣١٣)، و الشرح الكبير (٣ / ٣١١)، والإنصاف (٣ / ٤٩٤).

(٣) مسائل الإمام أحمد وإسحاق بن راهويه (٤ / ١٦٨٣).

(٤) ينظر: المسائل الفقهية من كتاب الروايتين والوجهين (١ / ٢٨١)، و المغني لابن قدامة (٣ / ٣١٣)، و الشرح الكبير (٣ / ٣١١)، والإنصاف (٣ / ٤٩٤)، و المبدع (٣ / ١٤٧).

(٥) مسائل الإمام أحمد رواية ابنه عبد الله (٢ / ٧٨٩).

(٦) الشرح الكبير (٣ / ٣١٤).

(٧) الإنصاف (٣ / ٤٩٤)، و انظر: المغني لابن قدامة (٣ / ٣١٣)، و المبدع (٣ / ١٤٧).

حجة المذهب:

- لأن الرجعية زوجة بدليل ثبوت الإرث بينهما، وأن الرجعة لا تفنقر إلى ولي ولا مهر ولا رضا فارتجاعها ليس ابتداء ملك، وإنما هو إمساك كما قال تعالى:

﴿وَإِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَبَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ فَأَمْسِكُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ أَوْ سَرِّحُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ﴾

(سورة البقرة: الآية: ٢٣١).

- ولأن الرجعة كانت مباحة، فارتجاعها ليس استحلالا لفرج، وإن كانت محظورة فمجرد إزالة الحظر ليس ممنوعا منه كتكفير المظاهر.

- ولأن الأصل عدم الحظر والمنع، وإنما حظرت السنة الزكاح، والرجعة ليست نكاحا ولا في معناه فتبقى على الأصل^(١).

حجة رواية أبي زرعة:

القياس على الزكاح لأن كلا منهما استباحة فرج مقصود بعقد فصارت محرمة على المحرم كالنكاح^(٢).

وأجيب عن ذلك: أن هذا القياس مذقوض بكون الرجعية مباحة لزوجها في الأصل فلا استباحة هنا^(٣).

مقارنة الرواية عن أبي زرعة بالمذهب:

ما جاء في رواية أبي زرعة الدمشقي السابق ذكرها يفارق ما استقر عليه المذهب في هذه المسألة، والراجح والله أعلم هو المذهب لقوة أدلته، وضعف دليل الرواية الثانية.

---

(١) شرح العمدة لابن تيمية - كتاب الحج (٢/ ٢١٣)، وانظر: الشرح الكبير (٣/ ٣١٤)، والمبدع (٣/ ١٤٧).

(٢) الشرح الكبير على متن المقنع (٣/ ٣١٤).

(٣) المغني لابن قدامة (٣/ ٣١٤)، وشرح الزركشي على مختصر الخرقي (٣/ ١٥٤).

المطلب السابع

هل يثبت للجار حق الشفعة؟

نص الرواية عن أبي زرعة الدمشقي:

قال أبو زرعة الدمشقي: قال لي أحمد بن حنبل: رواية معمر عن الزهري في حديث الشفعة: حسنة^(١).

ومقصوده بهذه الرواية: ما رواه معمر عن الزهري عن أبي سلمة عن جابر - رضي الله عنه - قال إنما جعل رسول الله - ﷺ - الشفعة فيما لم يقسم فإذا وقعت الحدود وصرفت الطرق فلا شفعة^(٢).

فتفيد هذه الرواية أن الإمام أحمد يجعل الشفعة حقاً للشريك المخالط وليس للجار حق في الشفعة.

ومما يوضح المقصود بهذه الرواية، ما جاء في رواية ابن هانئ عن الإمام أحمد في ذلك حيث قال: سألت أبا عبد الله عن الشفعة؟ فقال: أنا أقول، لا شفعة إلا للخليط.

قرأت على أبي عبد الله: هشيم، قال: أخبرنا عبد الملك، عن عطاء، عن جابر بن عبد الله - رضي الله عنه - ، قال: قال رسول الله - ﷺ - : "الجار أحق بشفعة جاره، ينتظر بها، وإن كان غائباً، إذا كان طريقهما واحداً"^(٣)

فقال لي أبو عبد الله: ليس العمل على هذا، لا شفعة إلا للخليط. وقال حديث جابر - رضي الله عنه - : "إنما جعل رسول الله - ﷺ - الشفعة في كل ما لم يقسم، فإذا وقعت الحدود، وصرفت الطرق فلا شفعة". قال أبو عبد الله: وبه أخذ^(٤).

---

(١) التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد (٧/ ٤٤)، والجامع لعلوم الإمام أحمد - الفقه (٩/ ٥٧٢).

(٢) رواه البخاري في صحيحه، كتاب البيوع، باب بيع الشريك من شريكه، (٣/ ٧٩) رقم ٢٢١٣.

(٣) رواه أحمد في مسنده (٢٢/ ١٥٥ رقم ١٤٢٥٣)، وأبو داود في سننه، كتاب البيوع، باب في الشفعة، (٥/ ٣٧٧ رقم ٣٥١٨)، والترمذي في سننه، أبواب الأحكام، باب ما جاء في الشفعة للغائب (٣/ ٤٤ رقم ١٣٦٩)، وابن ماجه في سننه، أبواب الشفعة، باب الشفعة بالجوار، (٣/ ٥٤٤ رقم ٢٤٩٤)، وقال الترمذي: (حديث حسن غريب)، وصححه الألباني في صحيح الجامع الصغير وزيادته (١/ ٥٩٦).

(٤) مسائل أحمد بن حنبل رواية ابن هانئ، ٢/ ٢٦.

فائدة: واختلف العلماء في ثبوت الشفعة في المنقول:

فذهب جمهور الفقهاء من الحنفية، والمالكية - في الصحيح - والشافعية، والمذهب عند الحنابلة: إلى عدم ثبوتها في المنقول، واستدلوا بآخر حديث جابر حيث ذكرت فيه الحدود والطرق وهذا في الثابت لا في المنقول.

والقول الثاني وهو رواية عن الإمام مالك والإمام أحمد: أن الشفعة تثبت في المنقولات كما تثبت في العقار، واستدلوا بأول حديث جابر أيضاً حيث قال: (قضى بالشفعة في كل ما لم يقسم..) وهذا يشمل المنقولات كما يشمل العقار.

تنظر المسألة في: المبسوط للسرخسي (١٤/ ٩٣)، و بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع (٥/ ٢٨)، و التبصرة للخي (٧/ ٣٣٠٩)، و المقدمات الممهدة (٣/ ٦٥)، والأحاوي الكبير (٧/ ٣٠٣)، و تحفة المحتاج في شرح المنهاج (٦/ ٥٤)، و المبدع في شرح المقنع (٥/ ٦٢)، و كشف القناع (٤/ ١٤٠).

الروايات في المسألة: الروايات الواردة عن الإمام أحمد في هذه المسألة متفقة مع رواية أبي زرعة في أن الشفعة حق للشريك المخالط ولا تثبت للجار.

جاء في رواية ابنه عبد الله: (سمعت أبي يقول: الشفعة يعني قول أهل المدينة هو للشريك لا يكون لغيره لحديث أبي سلمة عن جابر: إذا وقعت الحدود فلا شفعة)، وقال: (سمعت أبي سئل: الشفعة للشريك واجبة؟ قال: نعم، قيل: فإن كانوا شركاء عدة؟ قال: الشفعة بينهم، قال والجار ليست له شفعة)^(١).

وجاء في رواية ابنه صالح: (وسألت عن الشفعة للشريك واجبة قال نعم، قلت فإن كانوا شركاء عدة قال الشفعة بينهم)^(٢)، ورواية ابن هانئ السابق ذكرها^(٣).

المذهب في المسألة: المذهب عند الحنابلة أن الشفعة للشريك ولا شفعة للجار، قال في الإنصاف: (فأما المقسوم المحدود: فلا شفعة لجاره فيه. وهذا المذهب. وعليه جماهير الأصحاب)^(٤).

حجة المذهب:

١ - قول النبي -ﷺ-: «الشفعة فيما لم يقسم، فإذا وقعت الحدود، وصرفت الطرق، فلا شفعة»^(٥).

٢ - قول النبي -ﷺ-: «إذا قسمت الأرض، وحُدَّتْ، فلا شفعة فيها»^(٦).

مقارنة الرواية عن أبي زرعة بالمذهب:

ما جاء في رواية أبي زرعة الدمشقي السابق ذكرها متفق مع ما استقر عليه المذهب في هذه المسألة.

---

(١) مسائل الإمام أحمد برواية ابنه عبد الله، (٩٥٤/٣).

(٢) مسائل الإمام أحمد رواية ابنه أبي الفضل صالح (٤٤٤/١).

(٣) مسائل أحمد بن حنبل رواية ابن هانئ، ٢٦/٢.

(٤) الإنصاف (٢٥٥/٦)، وانظر: المغني لابن قدامة (٢٣٠/٥)، والمبدع (١٤٧/٣).

(٥) رواه البخاري في صحيحه، كتاب الشفعة، باب الشفعة فيما لم يقسم، (٨٧/٣) رقم ٢٢٥٧.

(٦) رواه أبو داود في سننه، كتاب البيوع، باب الشفعة، (٣٧٥/٥) رقم ٣٥١٥، وصححه الألباني.

المطلب الثامن

ختان من أسلم وهو كبير

نص الرواية عن أبي زرعة الدمشقي:

قال أبو زرعة الدمشقي: وسمعت أبا عبد الله، وسُئِلَ عن الكافر يُسَلِّم ويخاف الختان؟ قال: إن كان يُخاف عليه من الختان فلا بأس أن لا يختتن، أسلم ناسٌ من أهل البصرة فختنوا فمات بعضهم^(١).

الروايات في المسألة:

جاء عن الإمام أحمد - رحمه الله - في هذه المسألة ثلاث روايات:

الأولى: أنه يجب عليه أن يختتن ما لم يخف على نفسه فإذا خاف على نفسه فلا بأس ألا يختتن، وهو مفهوم رواية أبي زرعة.

وجاء في رواية حرب: (سئل الإمام أحمد عن الرجل يسلم وهو كبير أختتن؟ قال: نعم إلا أن يخاف على نفسه الموت أو نحو ذلك)^(٢).

الثانية: أنه يجب عليه الاختتان مطلقاً.

وهذا مفهوم رواية عبد الله عنه قال (سألت أبي عن الرجل إذا أسلم فقليل له اختتن قال لا أفعل، فقال: لا صلاة ولا حج^(٣)).

الثالثة: أن الاختتان سنة ولا يجب.

جاء في رواية ابن هانئ: (وسئل عن الرجل يختن نفسه؟ قال: إذا قوي عليه، فحسن، وهي سنة حسنة)^(٤).

المذهب في المسألة:

المذهب أنه يجب الختان ما لم يخف على نفسه^(٥).

---

(١) طبقات الحنابلة ٢ / ٧٥ ، والجامع لعلوم الإمام أحمد - الفقه (١٣ / ٣٩٥).

(٢) مسائل الإمام أحمد الفقهية رواية حرب الكرمانى ١ / ١١٣.

(٣) مسائل الإمام أحمد برواية ابنه عبد الله ١ / ١٥١.

(٤) مسائل أحمد بن حنبل رواية ابن هانئ (ص: ٤١٧)، والجامع لعلوم الإمام أحمد - الفقه (١٣ / ٣٩١).

(٥) الإنصاف (١ / ١٢٤) ، وينظر: المغني لابن قدامة (١ / ٦٤)، والفروع وتصحيح الفروع (١ / ١٥٦)، والمبدع (١ / ٨٢).

حجة المذهب:

- ١- لما روى أبو هريرة أن النبي -ﷺ- قال: «اختتن إبراهيم خليل الرحمن بعدما أتت عليه ثمانون سنة»^(١).
- ٢- قول النبي -ﷺ-: «ألق عنك شعر الكفر، واختتن»^(٢).
- ٣- أن ستر العورة واجب، فلولا أن الختان واجب لم يجر هتك حرمة المختون بالنظر إلى عورته من أجله.
- ٤- لأنه من شعار المسلمين، فكان واجباً، كسائر شعارهم.
- ٥- وأما إن أسلم رجل كبير فخاف على نفسه من الختان سقط عنه؛ لأن الغسل والوضوء وغيرهما يسقط إذا خاف على نفسه منه، فهذا أولى^(٣).

مقارنة الرواية عن أبي زرعة بالمذهب:

ما جاء في رواية أبي زرعة الدمشقي السابق ذكرها يتوافق مع ما استقر عليه المذهب في هذه المسألة.

---

(١) رواه البخاري في صحيحه، كتاب أحاديث الأنبياء، باب قول الله تعالى: (واتخذ الله إبراهيم خليلاً)، (٤/ ١٤٠) رقم ٣٣٥٦، ورواه مسلم في صحيحه، كتاب الفضائل، باب من فضائل إبراهيم خليل عليه السلام، (٤/ ١٨٣٩) رقم ١٥١ - (٢٣٧٠)

(٢) رواه أبو داود في سننه، كتاب الطهارة، باب الرجل يسلم فيؤمر بالغسل، (١/ ٢٦٦) رقم ٣٥٦، قال الحافظ ابن حجر في التلخيص الحبير (٤/ ١٥٣): (فيه انقطاع) ، وحسنه الألباني في سلسلة الأحاديث الصحيحة (٦/ ١١٨٠).

(٣) المغني لابن قدامة (١/ ٦٤)، والمبدع (٣/ ١٤٧).

الخاتمة

في ختام هذا البحث أخلص إلى عدة نتائج:

- ١- كان أبو زرعة الدمشقي من العلماء الحفاظ وقد نقل عن الإمام أحمد مسائل عديدة في العقائد والحديث والفقه وغيرها.
- ٢- عدد المسائل الفقهية التي رواها أبو زرعة عن الإمام أحمد - حسبما وقفت عليه - ثمان مسائل.
- ٣- ست مسائل منها صارت هي المعتمدة في المذهب واثنان منها استقر المذهب على خلافهما.

أما التوصيات:

فأوصي طلبة العلم والباحثين بالاهتمام بمسائل الإمام أحمد - رحمه الله - ففيها علم جم غزير ويمتزج فيها الحديث بالفقه، مع طريقة فريدة في الاستنباط والإجابة عن السؤال. هذا والله أعلم وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

المصادر والمراجع

١. القرآن الكريم
٢. أبو زرعة الدمشقي الفقيه المؤرخ، للدكتور عبد الستار الحديثي، بحث في مجلة كلية الآداب جامعة بغداد عدد ٥٨، عام ٢٠٠٢ م.
٣. إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل، لمحمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي - بيروت، الطبعة الأولى عام ١٤٠٥ هـ.
٤. الاستيعاب في معرفة الأصحاب، أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر النمري القرطبي، دار الجبل - بيروت، ط ١ عام ١٤١٢ هـ.
٥. أسد الغابة في معرفة الصحابة، علي بن أبي الكرم محمد بن محمد عز الدين ابن الأثير الشيباني، دار الفكر - بيروت، ١٤٠٩ هـ.
٦. الإصابة في تمييز الصحابة، أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي، دار الجبل، ١٤١٢ هـ.
٧. إكمال المعلم بفوائد صحيح مسلم، لأبي الفضل عياض بن موسى بن عياض بن عمرو اليحصبي السبتي، دار الوفاء، الطبعة الأولى ١٤١٩ هـ.
٨. الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف، علاء الدين أبو الحسن علي بن سليمان بن أحمد المرادوي، دار هجر، ط ١، ١٤١٥ هـ.
٩. بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، لعلاء الدين، أبو بكر بن مسعود بن أحمد الكاساني الحنفي، دار الكتب العلمية، ط ٢: ١٤٠٦ هـ.
١٠. التاريخ، لأبي زرعة الدمشقي، بتحقيق: شكر الله بن نعمة الله القوجاني، وأصله رسالة ماجستير بكلية الآداب ببغداد، طبعة مجمع اللغة العربية بدمشق، في مجلدين، بدون طبعة ولا تاريخ.
١١. تاريخ الإسلام، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي، دار الغرب الإسلامي، الطبعة الأولى، ٢٠٠٣ م.
١٢. تاريخ بغداد، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي، دار الغرب الإسلامي، الطبعة الأولى، ١٤٢٢ هـ.
١٣. تاريخ دمشق، أبو القاسم علي بن الحسن بن هبة الله المعروف بابن عساكر، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ١٤١٥ هـ.
١٤. التبصرة، لعلي بن محمد الربيعي، أبو الحسن، المعروف باللخمي، تحقيق: د. أحمد عبد الكريم، طبعة وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بقطر، الطبعة الأولى عام ١٤٣٢ هـ.
١٥. تحفة المحتاج في شرح المنهاج، لأحمد بن محمد بن علي بن حجر الهيثمي، حققه: لجنة من العلماء، المكتبة التجارية الكبرى، بدون طبعة عام ١٣٥٧ هـ.

١٦. تذكرة الحفاظ، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي، دار الكتب العلمية بيروت- لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ.
١٧. تسهيل السابلة لمريد معرفة الحنابلة، صالح عبد العزيز علي آل عثيمين الحنبلي النجدي، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤٢١هـ.
١٨. تقريب التهذيب، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني، دار الرشيد - سوريا، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ.
١٩. التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ.
٢٠. التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم الذمري القرطبي، وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية - المغرب، ١٣٨٧هـ.
٢١. تهذيب الأجوبة، أبو عبد الله الحسن بن حامد بن علي بن مروان البغدادي الحنبلي، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ.
٢٢. تهذيب الكمال في أسماء الرجال، يوسف بن عبد الرحمن بن يوسف، أبو الحجاج، جمال الدين ابن الزكي أبي محمد القضاعي الكلابي المزني، مؤسسة الرسالة - بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٠هـ.
٢٣. التوضيح لشرح الجامع الصحيح، لابن الملحق سراج الدين أبو حفص عمر بن علي بن أحمد الشافعي المصري، تحقيق دار الفلاح، طباعة دار النوادر، الطبعة الأولى عام ١٤٢٩هـ.
٢٤. الثقات، أبو حاتم محمد بن حبان بن أحمد التيمي البستي، دار الفكر - بيروت، مصوراً من الطبعة الهندية، ط١، ١٩٧٣م.
٢٥. الجامع لعلوم الإمام أحمد، خالد الرباط، سيد عزت عيد، بمشاركة الباحثين بدار الفلاح، دار الفلاح للبحث العلمي وتحقيق التراث، الطبعة الأولى، ١٤٣٠هـ.
٢٦. الجرح والتعديل، لأبي محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس الرازي ابن أبي حاتم، دار إحياء التراث العربي - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٩٥٢م.
٢٧. الحاوي الكبير في فقه مذهب الإمام الشافعي، لأبي الحسن علي بن محمد بن محمد بن حبيب البصري البغدادي، الشهير بالماوردي، تحقيق: علي محمد معوض وعادل أحمد، دار الكتب العلمية - بيروت، ط١: ١٤١٩هـ.
٢٨. خلاصة الأحكام، لأبي زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى عام ١٤١٧هـ.

٢٩. الدراية في تخريج أحاديث الهداية، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني، دار المعرفة - بيروت ، ط ١.
٣٠. الدلائل والإشارات على أخصر المختصرات، لمحمد بن بدر الدين البلباني الحنبلي، تحقيق : د. عبد العزيز بن عدنان العيدان، د. أنس بن عادل اليتامي، دار الركائز للنشر والتوزيع - الكويت، دار أطلس الخضراء - الرياض، الطبعة الأولى عام ١٤٣٩هـ.
٣١. الرد على الجهمية والزنادقة، أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني، دار الثبات للنشر والتوزيع، ط ١.
٣٢. الروايتين والوجهين، القاضي أبو يعلى، محمد بن الحسين بن محمد بن خلف المعروف بـ ابن الفراء، مكتبة المعارف، الرياض، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ.
٣٣. سلسلة الأحاديث الصحيحة وشيء من فقهها وفوائدها، أبو عبد الرحمن محمد ناصر الدين الألباني، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الرياض، ١٤١٥هـ.
٣٤. سنن ابن ماجه، أبو عبد الله محمد بن يزيد القزويني، دار الرسالة العالمية، ط ١، ١٤٣٠هـ.
٣٥. سنن أبي داود، أبو داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق الأزدي السجستاني، المكتبة العصرية، صيدا - بيروت.
٣٦. سنن الترمذي، محمد بن عيسى بن سورة بن موسى بن الضحاك، الترمذي، أبو عيسى، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي - مصر، ط ٢، ١٣٩٥هـ.
٣٧. سنن الدارقطني، أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي البغدادي الدارقطني، مؤسسة الرسالة، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى ١٤٢٤هـ.
٣٨. السنن الكبرى، أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخسروجردي الخراساني، أبو بكر البیهقي ، دار الكتب العلمية، بيروت ، ط ٣، ١٤٢٤هـ.
٣٩. سنن النسائي، أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي الخراساني، النسائي، مكتب المطبوعات الإسلامية - حلب، الطبعة الثانية ١٤٠٦هـ.
٤٠. سير أعلام النبلاء ط الرسالة، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثالثة ١٤٠٥هـ.
٤١. شذرات الذهب في أخبار من ذهب، عبد الحي بن أحمد بن محمد ابن العماد الحنبلي، دار ابن كثير، دمشق - بيروت، ط ١، ١٤٠٦هـ.
٤٢. شرح الزركشي على مختصر الخرقي، شمس الدين محمد بن عبد الله الزركشي المصري الحنبلي، دار العبيكان، الطبعة الأولى ١٤١٣هـ.

٤٣. شرح صحيح البخاري لابن بطلال أبو الحسن علي بن خلف بن عبد الملك، مكتبة الرشد، الطبعة الثانية ١٤٢٣هـ.

٤٤. شرح العمدة للإمام موفق الدين ابن قدامة، تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحلیم بن عبد السلام ابن تیمیة الحراني الحنبلي الدمشقي، (كتاب صفة الصلاة)، تحقيق: عبد العزيز بن أحمد بن المشيخ، دار العاصمة - الرياض، ط١، ١٤٢٩هـ.

٤٥. شرح العمدة للإمام موفق الدين ابن قدامة، تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحلیم بن عبد السلام ابن تیمیة الحراني الحنبلي الدمشقي، (كتاب الحج)، تحقيق: د. صالح بن محمد الحسن، مكتبة الحرمين - الرياض، ط١، ١٤٠٩هـ.

٤٦. الشرح الكبير على متن المقنع، عبد الرحمن بن محمد بن أحمد بن قدامة المقدسي الجماعلي الحنبلي، أبو الفرج، شمس الدين، دار الكتاب العربي للنشر والتوزيع.

٤٧. شرح منتهى الإرادات، منصور بن يونس بن صلاح الدين ابن حسن بن إدريس البهوتي الحنبلي، عالم الكتب، الطبعة الأولى ١٤١٤هـ.

٤٨. شعب الإيمان، أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخُسْرُو جردى الخراساني، أبو بكر البیهقي، مكتبة الرشد بالتعاون مع الدار السلفية ببومباي بالهند، الطبعة الأولى ١٤٢٣هـ.

٤٩. صحيح البخاري = الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه، محمد بن إسماعيل بن إبراهيم البخاري، دار طوق النجاة (مصورة عن السلطانية)، ط١، ١٤٢٢هـ.

٥٠. صحيح مسلم = المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله ﷺ، مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري، دار إحياء التراث العربي - بيروت، ط١.

٥١. طبقات الحفاظ للسيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي، دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ.

٥٢. طبقات الحنابلة، أبو الحسين ابن أبي يعلى، محمد بن محمد، دار المعرفة - بيروت، ط١.

٥٣. العلل الكبير، محمد بن عيسى بن سَورة بن موسى بن الضحاك، الترمذي، أبو عيسى، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية - بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٩هـ.

٥٤. الفروع وتصحيح الفروع، محمد بن مفلح بن محمد بن مفرج، أبو عبد الله، شمس الدين المقدسي الراميني ثم الصالحي الحنبلي، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى ١٤٢٤هـ.

٥٥. الكافي في فقه الإمام أحمد، أبو محمد موفق الدين عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة الجماعيلي المقدسي ثم الدمشقي الحنبلي، الشهير بابن قدامة المقدسي، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى ١٤١٤ هـ.
٥٦. كشف القناع عن متن الإقناع، منصور بن يونس بن صلاح الدين ابن حسن بن إدريس البهوتي الحنبلي، دار الكتب العلمية، ط ١.
٥٧. لسان الميزان، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني، دار البشائر الإسلامية، ط ١، ٢٠٠٢ م.
٥٨. المبدع شرح المقنع، إبراهيم بن محمد بن عبد الله بن محمد ابن مفلح، دار الكتب العلمية، ط ١، ١٤١٨ هـ.
٥٩. المبسوط، لمحمد بن أحمد بن أبي سهل شمس الأئمة السرخسي، دار المعرفة - بيروت، بدون طبعة، تاريخ النشر: ١٤١٤ هـ.
٦٠. مسائل الإمام أحمد الفقهية رواية حرب الكرماني، عبد الباري الثبتي، عمادة البحث العلمي الجامعة الإسلامية، ط ١، ١٤٣٠ هـ.
٦١. مسائل الإمام أحمد برواية ابنه صالح، تحقيق: طارق عوض الله، دار الوطن، ط ١، ١٤٢٠ هـ.
٦٢. مسائل الإمام أحمد برواية ابنه عبد الله، تحقيق ودراسة: علي سليمان المهنا، دار المغني، ط ٢، ١٤٣٦ هـ.
٦٣. مسائل الإمام أحمد برواية أبي داود السجستاني، تحقيق طارق عوض الله، مكتبة ابن تيمية، ط ١، ١٤٢٠ هـ.
٦٤. مسائل الإمام أحمد برواية إسماعيل الشالنجي، استخراج وتوثيق: عبد الرحمن الجميزي، دار العاصمة، ط ١، ١٤٣٦ هـ.
٦٥. مسائل الإمام أحمد بن حنبل رواية ابن هانئ، تحقيق: زهير الشاويش، المكتب الإسلامي، ط ١، ١٤٠٠ هـ.
٦٦. مسائل الإمام أحمد وإسحاق بن راهويه برواية إسحاق بن منصور المروزي الكوسج، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، ط ٢، ١٤٣١ هـ.
٦٧. مسند الإمام أحمد، أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني، مؤسسة الرسالة، ط ١، ١٤٢١ هـ.
٦٨. مطالب أولي النهى في شرح غاية المنتهى، مصطفى بن سعد بن عبده السيوطي الرحيباني الحنبلي، المكتب الإسلامي، ط ٢، ١٤١٥ هـ.
٦٩. مغاني الأخيار في شرح أسامي رجال معاني الآثار، أبو محمد محمود بن أحمد بن موسى بدر الدين العيني الحنفي، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط ١، ١٤٢٧ هـ.

٧٠. المعني شرح مختصر الخرقى، أبو محمد موفق الدين عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة الجماعيلي المقدسي، دار إحياء التراث العربي، ط١، ١٤٠٥هـ.
٧١. المقدمات الممهّدة، لأبي الوليد محمد بن أحمد بن رشد القرطبي (الجد)، تحقيق: الدكتور محمد حجي، دار الغرب الإسلامي- بيروت، ط١: ١٤٠٨ هـ.
٧٢. المقصد الأرشد في ذكر أصحاب الإمام أحمد، إبراهيم بن محمد بن عبد الله بن محمد ابن مفلح، مكتبة الرشد، ط١، ١٤١٠هـ.
٧٣. مناقب الإمام أحمد، جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي، دار هجر، ط٢، ١٤٠٩هـ.
٧٤. منتهى الإرادات في جمع المقنع مع التنقيح وزيادات، تقي الدين محمد بن أحمد الفتوح الحنبلي الشهير بابن النجار، دار الرسالة، ط١، ١٤١٩هـ.
٧٥. المنهل العذب المورود شرح سنن أبي داود، لمحمود محمد خطاب السبكي، تحقيق: أمين محمود، طباعة دار الاستقامة، الطبعة الأولى عام ١٣٥١هـ.
٧٦. المذهب في اختصار السنن الكبير، لأبي عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، دار الوطن للنشر، الطبعة الأولى عام ١٤٢٢هـ.
٧٧. النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، يوسف بن تغري بردي بن عبد الله الظاهري الحنفي، أبو المحاسن، جمال الدين، طبعة وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دار الكتب، مصر.